



أسباب الانحراف في فهم السنة - دراسة تحليلية في كتب ابن القيم -

reasons for the deviation of the understanding Sunnah
- An analytical study of the books of Ibn al. Qayyim -

ابوبكر كافي

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة (الجزائر)
Kafi_baker@hotmail.com

إلهام عطوي*

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة (الجزائر)
omabdallah.amir@hotmail.com

تاريخ النشر: 2026.07.15

تاريخ القبول: 2026.07.04

تاريخ الاستلام: 2026.04.30

ملخص:

يتناول هذا البحث أهم أسباب انحراف فهم السنة النبوية التي ساقها ابن القيم في كتبه ومصنفاته، وقد وقع الاختيار على كتب هذا الإمام لما له من عناية بقضية فهم السنة والدفاع عنها وبيان مناشئ الخطأ والزلل في فهمها ذلك أنه عايش فترة زمنية تعددت فيها المدارس الفكرية، وانحرفت فيها الفهوم إذ كان لكل مدرسة أصولها الخاصة في فهم النصوص، مع ما صاحب ذلك من غياب لبعض أدوات فهم السنة والجهل بمقاصدها، وعلى هذا الأساس تعددت أسباب انحراف فهم السنة النبوية التي ستذكر في طيات هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: أسباب؛ الانحراف؛ الفهم؛ السنة النبوية؛ ابن القيم.

Abstract:

This research deals with the most important reasons for the deviation of the understanding of the Prophet's Sunnah that Ibn al-Qayyim - may God have mercy on him - cited in his books and compilations. The choice fell on the books of this imam because of his concern for the issue of understanding the Sunnah and defending it and showing the origins of error in its understanding. Also considering that he lived through an era that the intellectual schools have largely varied, and the understandings have deviated in them, as each school has its own principles in understanding the texts, accompanied with the absence of some tools for understanding the Sunnah and the ignorance of its purposes. Thus on this basis there are many reasons for the deviation in the understanding of the Sunnah, which will be mentioned in the folds of this research.

Keywords: reasons; the deviation; the understanding; Sunnah; Ibn al-Qayyim.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين أكمل لنا الدّين وأتمّ علينا نعمته فجعلنا من أمة نبيّه محمد الهادي إلى صراط الله المستقيم، عليه من الله أفضل الصّلاة والتّسليم، أمّا بعد:

يعدّ الانحراف في فهم السنّة من أخطر أنواع الانحرافات، التي جنت على الدّين وأهله أعظم جناية، حيث نشأ عنه العدول عن الفهم الصّواب، ووقوع الاختلاف والّزّاع بين أبناء الملة الواحدة، وظهور البدع والضّلالات.

لذلك كانت العناية بمعرفة أسبابه والوقوف عليها دافعا لمجانبة الفهم السّقيم والوقوف على مراد رسول الله ﷺ من غير غلوّ أو تقصير ولا إفراط أو تفريط، كما أنّ في إبراز هذه الأسباب خدمة للسنّة والدّبّ عنها وإزالة الشبهات المثارة حولها، قال ابن تيمية. /: «فإنّ معرفة المرض وسببه ممّا يعين على مداواته وعلاجه، ومن لم يعرف أسباب المقالات وإن كانت باطلة لم يتمكّن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم»⁽¹⁾.

وقد انصبّت العناية على هذا الموضوع ألا وهو بيان أسباب الانحراف في فهم السنّة، من خلال رسائل جامعيّة وندوات ومقالات وبحوث محكمة، أهمّها:

1. الانحراف في فهم الحديث النبوي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير، إعداد: سامح عبد الإله عبد الهادي، إشراف: خالد علوان، بكلية الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس. فلسطين؛ وقد استفدت من هذه الدّراسة من جهة تقسيم أسباب الانحراف إلى ثلاثة أسباب رئيسية كبرى، ثمّ كل واحد منها له متعلّقاته الخاصّة، إذ أنّ مضمون بحثي خاصّ بما في كتب ابن القيم رحمه الله.

2. أسباب سوء فهم السنّة في العصر الحديث وآثاره، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر السنة النبوية الدولي جامعة الملايا، إعداد

الباحث محمد بن أزهر بن إبراهيم النّداوي، وأ.د. داتؤ ذو الكفل بن الحاج محمد يوسف.

3. أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنّة النبويّة ومظاهره، د.توفيق الغلبروري، بحث منشور ضمن النّدوة العلميّة الرّابعة، السنّة النبويّة بين ضوابط الفهم السّديد ومطلّبات التّجديد

وقد كانت عناية هذه الرّسائل ببيان بعض أسباب الانحراف في فهم السنّة مع تركيزها على بيان المعاصر منها.

في حين أنّ هذا البحث، اختصّ بما جاء عن ابن القيم في كتبه، وغالب من تكلم عن أسباب الانحراف في فهم السنّة يورد ما جاء من نصوص عن الإمام ابن القيم رحمه الله. في هذه القضيّة، فكان هذا دافعا لجمع هذه النّصوص المتعلّقة بأسباب الانحراف في فهم السنّة وتحليلها.

(1) ابن تيمية، الاستغاثة في الرّدّ على البكري، ص 115.

فماهي الأسباب التي أرجع إليها ابن القيم الغلط والانحراف في فهم السنّة في عصره الذي امتاز بتعدد المدارس الفكرية والعقدية حيث كان لكل مدرسة أصولها في الفهم والاستنباط، وكيف كان أثرها على فهم نصوص السنّة النبوية؟

وعليه سأعرض ماجاء عن هذا الإمام رحمه الله. في بيان أسباب هذا الداء الذي طال السنّة النبوية، من خلال هذا البحث الذي يهدف إلى إبراز عناية الإمام ابن القيم واهتمامه ببيان ذكر أسباب الانحراف في فهم السنّة النبوية، وبيان قدم الانحراف في فهم السنّة وامتداد جذوره عبر العصور. معتمدة في ذلك على منهجين رئيسيين: الاستقرائي والتحليلي، بغرض استقرار نصوص ابن القيم المتعلقة بأسباب انحراف الفهم وتحليلها.

وقد يلحظ المطالع للبحث غياب المنهج النقدي، خاصّة وأنّ بعض المسائل ممّا كثر فيها التّزاع والخلاف بين المدارس الفكرية، إلّا أنّ طبيعة البحث ومقتضى المقام الوقوف على ما قرّره ابن القيم ونصره في هذه المواضع لا تقيّمها.

2. مفهوم الانحراف في فهم السنّة وحكمه

1.2. مفهوم الانحراف:

لغة: من الفعل انحرف، وانحرف: أي مال وعدل، قال الأزهري: «وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرف، وانحرف واحرورف»⁽¹⁾.

والتّحريف في القرآن يأتي بمعنى التّغيير، جاء في لسان العرب: «وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، والتّحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشّبه كما كانت اليهود تغير معاني التّوراة بالأشباه»⁽²⁾.

قال الرّاعب: «وتحريف الشيء: إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين، قال عز وجل: «يحرّفون الكلم عن مواضعه» (المائدة: 13)»⁽³⁾.

إذن، فالانحراف في اللّغة: هو الميل إلى أحد الجانبين أو الطّرفين، والعدول عن أحدهما. اصطلاحاً، هو: العدول عن القول الرّاجح إلى قول مرجوح أو باطل لشبهة انقدحت في قلب صاحبها أو لضعف في تأصيله العلمي وعدم امتلاكه لآلات الفهم الصّحيح للنّص⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (43/9).

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (43/9).

(3) الرّاعب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص 229.

(4) سامح عبد الإله عبد الهادي، الانحراف في فهم الحديث النبوي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير، إشراف: خالد علوان، بكلية الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس فلسطين ص 34.

انطلاقاً من هذا التعريف والتعريفات اللغوية للانحراف يمكننا القول أنّ المراد بـ "الانحراف في فهم السنّة" هو العدول عن المعنى الرَّاجح لأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته إلى معنى مرجوح أو باطل عن عمد أو سوء قصد أو تفريط في طلب الحق.

2.2. الفرق بين الانحراف والخطأ في الفهم:

الخطأ لغة، هو: نقيض الصواب، والمخطئ من أراد الصواب، فصار إلى غيره⁽¹⁾.
الخطأ اصطلاحاً: انطلاقاً من التعريف اللغوي للخطأ يمكننا تعريف "الخطأ في فهم السنّة" بأنّه: العدول عن المعنى الرَّاجح لأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته إلى معنى مرجوح أو باطل عن غير عمد مع اجتهد في معرفة الحق.

- الفرق بين الانحراف والخطأ في فهم السنّة:

يتفق الانحراف والخطأ: في العدول عن الصواب ومجانبة الفهم الصحيح.
ويختلفان من حيث الدافع والسبب، فالخطأ إذا كان عمداً أو عن سوء قصد يسمى انحرافاً، أمّا إن كان عن غير عمد مع اجتهد في معرفة الحق، فهذا خطأ لا يصحّ أن يطلق عليه وصف الانحراف.
ويصحّ أن يوصف هنا الخطأ بالانحراف ولا يصحّ أن يوصف قائله بأنّه منحرف، إذا علمنا أنّه صادر عن اجتهد، لكن من علم منه سوء القصد والمعاندة حينئذ إذا قال قولاً منحرفاً، قلنا إنّّه منحرف (اسم فاعل)، وعليه فيجب أن نعرف الفرق بين القائل والمقولة، والفاعل والفعل⁽²⁾.

3.2 حكم الانحراف في فهم السنّة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإن كان الرجل لا يكفر بكلّ انحراف، بل وقد لا يفسق أيضاً، بل قد يكون الانحراف كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ»⁽³⁾.
فجعل رحمه الله الانحراف باعتبار حكمه أربعة أقسام: كفراً وفسقاً ومعصية وخطأً.
فإن كان الانحراف يؤدّي إلى الردّة صار كفراً، وإن كان يؤدي إلى خرم المروءة والدين وليس بكفر فهو فسق، وإن كان دون ذلك فهو معصية، وإن كان ناتجاً عن تأويل له مساغ في اللّغة فهو خطأ⁽⁴⁾.
ثمّ يختلف الحكم على فاعله وقائله باختلاف حال الشخص، فحكم المتعمّد وصاحب القصد السيء والمقصر في طلب المعنى الصحيح لمراد الرسول ﷺ يختلف عن حكم المجتهد المريد للصواب.

(1) الجوهري، الصحاح تاج اللغة العربية (47/1).

(2) ابن عثيمين، فتح المعين في التعليق على اقتضاء الصراط المستقيم ص 24.

(3) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم (1/82).

(4) ابن عثيمين، المرجع السابق ص 24.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإذا اجتهد النَّاس في فهم ما أَرَادَهُ الرَّسُول ﷺ فالمصيب له أجران والمخطئ له أجر»⁽¹⁾.

وقال: «فأما من تعمّد تحريف الكتاب لفظه أو معناه وعرف ما جاء به الرَّسُول فعانده فهذا مستحق للعقاب وكذلك من فرط في طلب الحق واتباعه متبعاً لهواه مشتغلاً عن ذلك بدنياه»⁽²⁾.
وعليه، فمدار حكم الانحراف في الفهم على أمرين، هما: الأول: بحسب الباعث على الخطأ إن كان عن عمد وسوء قصد أو كان عن اجتهاد أو تأويل له مساغ في اللغة، والثاني: نتيجة هذا الانحراف وما يؤدي إليه.

3. أسباب الانحراف في فهم السنة:

1.3. اعتماد أصول فاسدة وقواعد باطلة في الفهم:

يعدّ فهم السنّة في ضوء أصول فاسدة وقواعد باطلة لم يؤصلها الله ورسوله من أهم وأخطر أسباب الانحراف في فهم مراد رسول الله ﷺ وتحريف معناه، لذلك قال ابن القيم رحمه الله: «وكلُّ من أصّل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى ردّ السنّة وتحريفها عن مواضعها»⁽³⁾، وهذا ما سيأتي بيانه من خلال ذكر بعض الأصول الفاسدة التي انبرى ابن القيم لردّها وبيان بطلانها في فهم نصوص الوحيين عموماً، والسنّة خصوصاً، من أهمّها ما يلي:

أولاً: تقديم العقل على النّقل عند التّعارض:

ذكر الإمام الشّاطبي من أسباب الإحداث في الدّين والشّرع: تحسين الظّنّ بالعقل⁽⁴⁾، ومن تحسين الظّنّ بالعقل جعله حاكماً على النّصوص حتّى إذا تعارض العقل والنّقل قدّم العقل، وهذا مسلك سلّكته المعتزلة ومن وافقهم في التّعامل مع الأحاديث التي تخالف عقولهم وتناقض مذاهبهم، وقد كان أحد أخطر أسباب الانحراف في فهم السنّة، وفساد هذا الأصل وخطورته سمّاه ابن القيم طاغوتاً، كما بيّن بطلانه وأبان فساده في أكثر من خمسين وجهاً في كتابه الصّواعق المرسلة بما يشفي العليل ويروي الغليل.

واعتماد هذا الأصل في كلّ حديث عارض العقل بزعمهم، يؤوّل إلى إمّا ردّ الحديث أو حمله على معان باطلة، وهذا ما كشفه ابن القيم فقال: «غاية ما ينتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي أحد أمور أربعة لا بدّ له منها: إمّا تكذيبها وجحدها، وإمّا اعتقاد أنّ الرّسل خاطبوا الخلق خطاباً جمهورياً لا حقيقة

(1) ابن تيمية، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح (293/2).

(2) ابن تيمية، الجواب الصّحيح (294/2).

(3) ابن القيم، شفاء العليل ص 14.

(4) الشّاطبي، الاعتصام (804/2).

له، وإنما أرادوا منهم التخيّل وضرب الأمثال، وإمّا اعتقاد أنّ المراد تأويلها وصرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات، وإمّا الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها، واعتقاد أنّه لا يعلم ما أريد بها إلا الله»⁽¹⁾. وقد كان هذا المسلك مطيّة لأعداء السنّة إلى الطعن في أهل الحديث واتّهامهم برواية أحاديث تخالف العقل.

قال ابن القيم رحمه الله: «وقد طعن أعداء السنّة في أهل الحديث وقالوا يروون الأحاديث التي ينقض بعضها بعضها ثم يصحّحونها والأحاديث التي تخالف العقل فانتدب أنصار السنّة للردّ عليهم ونفي التّعارض عن الأحاديث الصّحيحة وبيان موافقتها للعقل»⁽²⁾.

هذا وقد ذكر ابن القيم رحمه الله الكثير من الأحاديث التي رُدّت أو صرفت عن حقائقها وحُمِلت على معاني باطلة بدعوى معارضتها للعقل مع بيان بطلان هذه الفهوم وانحرافها، منها: الأحاديث الواردة في عذاب القبر وسؤال المملّكين وقد بلغت حدّ التواتر، قال ابن القيم: «فأمّا أحاديث عذاب القبر ومساءلة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النّبي ﷺ»⁽³⁾.

وقد بيّن أنّ أهل السنّة والجماعة متّفقون على مقتضى هذه الأحاديث، وأنّ مذهب السّلف وأئمّتها أنّ الميّت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب وأنّ ذلك يحصل لروحه وبدنه وأنها تتصل بالبدن أحيانا ويحصل له معها النعيم أو العذاب⁽⁴⁾.

ثمّ ساق جملةً من الأحاديث الصّحيحة الواردة عن النّبي ﷺ في هذا الباب، ممّا روي في الصّحاحين وغيرهما، إلّا أنّ طوائف ممّن أنكروا عذاب القبر، قد سلّكوا في الأحاديث الدّالة عليه مسالك مختلفة، منها مسلك الرّدّ بدعوى مخالفتها للعقل، فقالوا: «وكلّ حديث يخالف مقتضى العقول والحسن يقطع بتخطئه قائله»⁽⁵⁾.

وقالوا: «فإنّا نكشف القبر فلا نجد فيه ملائكة عميا صمّا يضربون الموتى بمطارق من حديد ولا نجد هناك حيّات ولا ثعابين ولا نيرانا تأجّج ولو كشفنا حالة من الأحوال لوجدناه لم يتغير»⁽⁶⁾.

فحكّموا الأحاديث الصّحيحة المتواترة إلى عقول السّخيفة وفهومهم السّقيمة، قاطعين بتخطئه قائليها دون مراعاة لصحّتها وتواترها عن الصّادق المصدوق، وقد أجاب ابن القيم عن مسلك هؤلاء في أحاديث عذاب القبر بعدّة إجابات، منها:

(1) ابن القيم، مختصر الصّواعق المرسلّة ص 130.

(2) ابن القيم، مفتاح دار السّعادة (264/2).

(3) ابن القيم، الروح ص 52.

(4) ابن القيم، الروح ص 52.

(5) ابن القيم، الروح ص 62.

(6) الروح ص 61.

الجواب الأول: من جهة الشرع، وذلك «أن يُعلم أنَّ الرّسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بما تحيله العقول وتقطع باستحالته»⁽¹⁾.

ثمَّ بيّن أنَّ أخبارهم قسمان، فقال: «أحدهما: ما تشهد به العقول والفطر، والثاني: ما لا تدركه العقول بمجرد كاليُيوب التي أخبروا بها عن تفاصيل البرزخ واليوم الآخر وتفاصيل الثواب والعقاب ولا يكون خبرهم محالاً في العقول أصلاً»⁽²⁾.

ثمَّ قال: «وكل خبر يظنُّ أنَّ العقل يحيله فلا يخلو من أحد أمرين إمّا يكون الخبر كذبا عليهم أو يكون ذلك العقل فاسداً»⁽³⁾.

وهذا جواب مجمل وقاعدة مطّردة في كلّ حديث ثابت عن النّبي ﷺ في أمور الغيب التي لا تدركها العقول، أن يعلم أنَّ الرّسل لم يأتوا بمحالات العقول أي بما يستحيل وقوعه عقلاً، بل بمحاراتها أي بما تحار وتعجز عن إدراكه، فإذا وقع التّعارض بين ما أخبروا به وبين العقول دلّ على أحد أمرين إمّا على عدم ثبوت ذلك الخبر أو فساد ذلك العقل، ومتى ما صحَّ ثبوت الخبر وجب اتّهام العقل لا النّقل، والشّأن في مثل هذه الأحاديث الإيمان بمقتضاها والتّصديق بما دلّت عليه لا الطّعن فيها وردّها.

الجواب الثاني: من جهة العقل، فبيّن ﷺ أنَّ ما أنكرته عقول هؤلاء، لا يلزم منه أن تنكره كلّ العقول، فالعقل السّليم من الشّهوات والشّهات يقبله ولا ينكره، فذكر دليلاً حسّياً ممّا يدركه العقل على إمكانية وقوع عذاب القبر.

فقال: «وقد أَرانا الله سبحانه بلطفه ورحمته وهدايته من ذلك أنموذجاً في الدّنيا من حال النّائم فإنَّ ما ينعم به أو يعذب في نومه يجري على روحه أصلاً والبدن تبع له وقد يقوى حتى يؤثر في البدن تأثيراً مشاهداً فيرى النّائم في نومه أنّه ضرب فيصبح وأثر الضرب في جسمه»⁽⁴⁾.

ثمَّ قال: «ومتى أعطيت هذا الموضع حقه تبين لك أنَّ ما أخبر به الرّسول من عذاب القبر ونعيمه وضيقه وسعته وضمّه وكونه حفرة من حفر النّار أو روضة من رياض الجنّة مطابق للعقل وأنّه حق لا مرية فيه وإنَّ من أشكل عليه ذلك فمن سوء فهمه وقلة علمه»⁽⁵⁾.

وفي هذا دليل على أنَّ ما وقع من توهم التّعارض الحاصل بين أحاديث عذاب القبر وبين العقل، إنّما هو واقع في حقيقة الأمر بين الأحاديث وبين ما فهموه منها، ولو فهموا مراد رسول الله ﷺ كما ينبغي لم يقع في أذهانهم هذا التّعارض، ولما تقحّموا ردّ الأحاديث الصّحيحة.

(1) الروح ص 62.

(2) الروح ص 62.

(3) الروح ص 62.

(4) الروح ص 63.

(5) الروح ص 64.

ثانياً: توظيف المجاز في تحريف النصوص:

اشتهر الإمام ابن القيم وشيخه ابن تيمية إنكار وقوع المجاز في القرآن والسنّة، بل أنكرا أصل تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز في اللغة مخالفين بذلك جمهور أهل العلم⁽¹⁾، والخلاف في وقوع المجاز من عدمه من المسائل التي كثر فيها الخلاف قديماً وحديثاً والموضع ليس موضع بيان الاختلاف في وقوع المجاز من عدمه واستقصاء الأدلة والحجج.

والمجاز كما عرّفه مثبتوه والقائلون به: هو اللَّفْظ المستعمل في غير ما وضع له أوّلاً، ثمّ زاد بعضهم: في العرف الذي وقع به التّخاطب لتدخل الحقائق الثلاث وهي اللّغوية والشرعية والعرفية⁽²⁾. والمراد من هذا الفرع هو بيان ما ذهب إليه ابن القيم رحمته حيث يرى أنّ القول بالمجاز كان بوابةً لبعض الطّوائف اتخذت من هذا الأصل سبيلاً إلى تحريف نصوص الوحيين.

ومن هنا عدّه أحد الطّواغيت الأربعة التي تصدّى لبيان بطلانها في كتابه الصّواعق المرسلة، فعقد فصلاً طويلاً، في بيان فساد هذا الأصل وأثره على الوحي، جاء فيه: «فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية، لتعطيل حقائق الأسماء والصفات، وهو طاغوت المجاز، هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جُنّة يترسون بها من سهام الرّاشقين ويصدرون عن حقائق الوحي المبين»⁽³⁾.

كما ذهب إلى أنّ المجاز: «اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنّص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين»⁽⁴⁾.

وهذا الذي ذهب إليه ابن القيم هو ما قرّره ابن رجب بقوله: «غالبُ من تكلم بالحقيقة والمجاز هم المعتزلة ونحوهم من أهل البدع وتطرقوا بذلك إلى تحريف الكلم عن مواضعه»⁽⁵⁾. وقد ذكر ابن القيم جملة من الأحاديث في باب أسماء الله وصفاته، بيّن بطلان القول فيها بالمجاز، ومقرّراً حملها على الحقيقة، منها:

أحاديث التّزول، يقول رحمته: «مما ادّعي فيه أنّه مجاز وهو حقيقة لفظ النزول والتّزول والإنزال حقيقة معي شيء أو الإتيان به من علو إلى أسفل، هذا هو المفهوم منه لغة وشرعاً، كقوله: "ونزلنا من السماء ماء مباركاً"»⁽⁶⁾.

(1) ينظر: عبد العظيم إبراهيم محمد المعطي، المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص (728).

(2) ابن القيم، مختصر الصّواعق المرسلة ص 287.

(3) مختصر الصّواعق المرسلة ص 285.

(4) ابن القيم، مختصر الصّواعق المرسلة ص 287.

(5) تفسير ابن رجب الحنبلي (225/2).

(6) مختصر الصّواعق المرسلة ص 441.

ويقول: «وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، فادعى المعطل أن كل ذلك مجاز، وأن المراد بالتنزيل مجرد إيصال الكتاب والنزول الإحسان والرحمة»⁽¹⁾. وقد استفاض رحمه في إبطال حمل الأحاديث الواردة في النزول على المجاز، مجيباً عن ذلك بإجابات كثيرة، منها:

1. أن ما ذكر من مجاز النزول، وأنه مطلق الوصول لا يعرف في كتاب ولا سنة ولا لغة ولا شرع ولا عرف ولا استعمال، فلا يقال لمن صعد إليك في سلم إنّه نزل إليك ولا لمن جاءك من مكان مستو نزول، ولا يقال نزل الليل والنهار إذا جاء، وذلك وضع جديد ولغة غير معروفة⁽²⁾.

2. أن نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا قد تواترت الأخبار به عن رسول الله ﷺ، رواه عنه نحو ثمانية وعشرين نفساً من الصحابة، وهذا يدل على أنه كان يبلغه في كل موطن ومجمع، فكيف تكون حقيقته محالاً وباطلاً وهو ﷺ يتكلم بها دائماً ويعيدها ويبدئها مرة بعد مرة، ولا يقرن باللفظ ما يدل على مجازة بوجه ما، بل يأتي بما يدل على إرادة الحقيقة، كقوله: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: وعزّي وجلالي لا أسأل عن عبادي غيري»⁽³⁾، وقوله: «من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له»، وقوله: «فيكون كذلك حتى يطلع الفجر ثم يعلو على كرسيه»⁽⁴⁾، فهذا كله بيان الإرادة الحقيقة، ومانع من حمله على المجاز⁽⁵⁾.

3. إن قوله: «من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له» إذا ضمنت هذا إلى قوله: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» وإلى قوله: «فيقول» وإلى قوله: «لا أسأل عن عبادي غيري»، علمت أن هذا مقتضى الحقيقة لا المجاز، وأن هذا السياق نص في معناه لا يحتمل غيره بوجه، خصوصاً إذا أضيف إلى قوله: «ثم يعلو على كرسيه»⁽⁶⁾.

4. إن الأوهام الباطلة والعقول الفاسدة لما فهمت من نزول الرب ومجيئه، وإتيانه وهبوطه ودنوه ما يفهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهبوطه ودنوه وهو أن يفرغ مكاناً ويشغل مكاناً نفت حقيقة ذلك فوقعت في محذورين: محذور التشبيه ومحذور التعطيل، ولو علمت هذه العقول الضعيفة أن نزوله سبحانه

(1) مختصر الصّواعق المرسلة ص 441. (2).

(2) مختصر الصّواعق المرسلة ص 441.

(3) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة في آخر الليل برقم (1145)، مكرراً برقم (7494)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل برقم (758).

(4) رواه الدارقطني بهذا اللفظ، في المعجم الأوسط برقم (6079)، وقال: "لا يروى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن المبارك".

(5) مختصر الصّواعق ص 444.

(6) مختصر الصّواعق ص 445.

ومجيئه وإتيانه لا يشبه نزول المخلوق وإتيانه ومجيئه، كما أن سمعه وبصره وعلمه وحياته كذلك، بل يده الكريمة ووجهه الكريم كذلك، وإذا كان نزولا ليس كمثله نزول، فكيف تنفى حقيقته⁽¹⁾. وملخص ما ذكر أن ابن القيم عدّ القول بالمجاز في أحاديث الأسماء والصفات من الأصول الفاسدة التي بُني عليها فهم هذه الأحاديث.

ثالثا: التّأويل الفاسد:

خصّ ابن القيم كتابه الصّواعق المرسلّة بفصل طويل في بيان حقيقة التّأويل وما يتعلّق به، كما استفاض في بيان جنايته على الدّين وأهله، وأثره في انتهاك حرمة نصوص الكتاب والسنة وتحريف معانيها، إلّا أنّه فصلّ في بيان حقيقة التّأويل، وأقسامه:

1. حقيقة التّأويل: ذكر ابن القيم ثلاثة معانٍ للفظ التّأويل، هي:

الأول: المراد به في كتاب الله ورسوله، وهو: حقيقة المعنى الذي يؤوّل اللفظ إليه وهي الحقيقة الموجودة في الخارج⁽²⁾.

الثاني: أمّا في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث فمرادهم به: التفسير والبيان، فهذا التّأويل يرجع إلى فهم المعنى وتحصيله في الذهن⁽³⁾.

الثالث: وأمّا عند المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتّأويل: صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره⁽⁴⁾.

وهذا هو الشّائع في عُرف المتأخّرين من أهل الأصول والفقه ولهذا يقولون التّأويل على خلاف الأصل والتّأويل يحتاج إلى دليل، وهذا التّأويل هو الذي صنّف في تسويغه وإبطاله من الجانبين.

2. أقسام التّأويل: وعلى هذا الأساس قسّم ابن القيم التّأويل باعتبار ما يصحّ منه وما لا يصحّ إلى

قسمين:

تأويل صحيح: وهو القسمان الأولان، وهما حقيقة المعنى وما يؤوّل إليه في الخارج أو تفسيره وبيان معناه، وهذا التّأويل يعمّ المحكم والمتشابه والأمر والخبر.

وبالجملة: فهو الذي يوافق ما دلّت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها، ويسمّى تأويل التفسير⁽⁵⁾.

(1) مختصر الصّواعق ص 450.

(2) الصّواعق المرسلّة (1/177).

(3) الصّواعق المرسلّة (1/178).

(4) الصّواعق المرسلّة (1/179).

(5) الصّواعق المرسلّة (1/217).

تأويل فاسد: وهو القسم الثالث، وهو التأويل الذي يخالف ما دلّت عليه النصوص وجاءت به السنة.

ويُسمّى تأويل التّحريف: وهو الميل بالنّصوص عن ما هي عليه إمّا بالطّعن فيها أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها⁽¹⁾.

قال ابن أبي العزّ الحنفي في هذا الأخير: «وبهذا تسلّط المحرّفون على النّصوص، وقالوا: نحن نتأوّل ما يخالف قولنا، فسمّوا التّحريف: تأويلاً، تزيينا له وزخرفة ليقبل»⁽²⁾.

وعليه، فجعل التأويل باطلا كلّ من الغلط، والتأويل الذي يعدّ من أسباب الانحراف في فهم السنة هو التأويل بغير دليل، والذي يخالف ما دلّت عليه النصوص وجاء به الرّسول ﷺ

3. أثر التأويل الفاسد في الانحراف في فهم السنة: وهذا المسلك الخاطي في فهم السنة وهو التأويل الفاسد يؤوّل إمّا إلى ردّ السنة وإمّا الطّعن فيها وصرف نصوصها عن حقائقها ومقصودها الذي أراده الرّسول ﷺ إلى معانٍ مرجوحة أو باطلة، وقد ذكر ابن القيم تحته عشرة أنواع، نذكر منها، ما يلي:

أولاً: مالم يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمله في غير ذلك السّياق، كتأويل قوله ﷺ: «إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوا ليس دونه سحاب»⁽³⁾، فتأويل الرؤية في هذا السّياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع وهو ردّ وتكذيب تستر صاحبه بالتأويل⁽⁴⁾.

ثانياً: كلّ تأويل يعود على أصل النّص بالإبطال فهو باطل، كتأويل قوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل» بحمله على الأمة.

فإنّ هذا التأويل مع شدّة مخالفته لظاهر اللفظ يرجع على أصل النّص بالإبطال وهو قوله: فإن دخل بها فلها المهر بما استحلّ من فرجها ومهر الأمة إنّما هو للسيد، فحمله على صورة لا تقع في العالم إلّا نادراً يرجع على مقصود النّص بالإبطال وأنت إذا تأملت عامّة تأويلات الجهميّة رأيته من هذا الجنس بل أشنع⁽⁵⁾.

4. أسباب التأويل الفاسد: ذهب ابن القيم إلى أنّ دوافع التأويل الفاسد الحقيقة ترجع إلى عدّة أسباب:

(1) الصواعق المرسلة (217/1).

(2) ابن أبي العزّ الحنفي، شرح الطّحاوية (251/1).

(3) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، برقم (554)، مكرراً برقم (573)، (4851)، (7434)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر برقم (633).

(4) الصواعق المرسلة (188/1).

(5) الصّواعق المرسلة (198/1).

أولها. سوء الفهم وسوء القصد:

قال ابن القيم: «المتأولون أصناف عديدة، بحسب الباعث لهم على التأويل، وبحسب قصور أفهامهم ووفورها، وأعظمهم توغلا في التأويل الباطل من فسد قصده وفهمه، فكلّما ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافا»⁽¹⁾.

ثانيا. الانتصار للعقائد الفاسدة والتقليد للمذاهب:

كما ذهب إلى أنّ من أسباب التأويل الباطل لدى بعض الطوائف، هو رغبة الانتصار للعقائد والمذاهب قال رحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلته ومذهبها فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها فما وافقها أقرّوه ولم يتأولوه وما خالفها فإن أمكهم دفعه وإلا تأولوه ولهذا لما أصلت الرافضة عداوة الصحابة ردّوا كلّ ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه»⁽²⁾.

ثم ساق ما تأولته الفرق الأخرى من المرجئة والخوارج والقدريّة من النصوص بحسب ما ذهبت إليه من عقائد فاسدة وقواعد باطلة، إلى أن قال: «حتّى المقلدين في الفروع أتباع الأئمة الذين اعتقدوا المذهب ثم طلبوا الدليل عليه ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول ما خالف المذهب أو وافقه ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عيانا وبالله التوفيق»⁽³⁾.

ثالثا. شبهة التشبيه والتّمثيل في النصوص:

كما ذكر من أسباب تأويل نصوص الصّفات وأخبار المعاد لدى بعض الفرق الكلاميّة، التعلّق بشبهة التشبيه والتّمثيل في نصوص الصّفات، قال: «فإنّهم فهموا من النصوص الباطل الذي لا يجوز إرادته ثم أخرجوها عن معناها الحق المراد منها فأساءوا الظن بها وبالمكلم بها وعطلوها عن حقائقها»⁽⁴⁾. فخوف الوقوع في التشبيه والتّمثيل في أسماء الله وصفاته، كان أحد أهم أسباب سلوك بعض الفرق مسلك التأويل.

رابعا: ردّ خبر الأحاد بحجّة أنّه يفيد الظنّ:

من الأصول المنهجية التي اعتمدها بعض الفرق الكلاميّة في تأسيس آرائها ردّ أخبار الأحاد وعدم الأخذ بها في باب العقائد حيث توسّعوا في اعتبار هذا الأصل والأخذ به، بحجّة أنّها لا تفيد العلم لاحتمال الكذب والخطأ على رسول الله ﷺ.

(1) اعلام الموقعين (193/4).

(2) اعلام الموقعين (230/1).

(3) الصواعق المرسلّة (230/1).

(4) الصواعق المرسلّة (238/1).

ومنزع قول هؤلاء ودليل جنوحهم إلى هذا الرأي أنّ أمور العقيدة قطعية والقطعي لا يثبت إلا بقطعي، وأخبار الأحاد ظنّية فلا تثبت بها العقائد.

يقول ابن القيم رحمته في بيان فساد هذا الأصل: «وأما هذا القول الذي يذكر أنَّ خبر الواحد لا يفيد العلم بحال فلا بدَّ من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به حتَّى أخبر عنه القدرة والمعتزلة، وكان قصدهم منه ردُّ الأخبار»⁽¹⁾.

وقال في بيان ما يقتضيه هذا القول من الفساد: «فإذا قلنا خبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلم، حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار على الخطأ وجعلناهم لاهين هازلين مشغولين بما لا يفيد أحدا شيئاً ولا ينفعه، ونصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه»⁽²⁾.

ومما استدلّ به الإمام ابن القيم على فساد هذا الأصل تناقض منتهجيه، حيث يقرر أنهم لا يسقيمون على منهج مطرد في التعامل مع أخبار الآحاد: «فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدلّ كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد: ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»، وبقوله: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالهم الشياطين عن دينهم»، وترى أهل الإرجاء يستدلّون بقوله: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»، قيل: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»، وترى الرافضة يحتجّون بقوله ﷺ: «يجاء بقوم من أصحابي فيقال: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك إثمهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم» وترى الخوارج يستدلّون بقوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» وبقوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يستدلّ بها أهل الفرق»⁽³⁾.

وقد بيّن العلماء منذ نشوء هذا القول وظهوره خطورته وأثره على السنّة، فتصدّوا لإبطاله وردّه، وقد كان للإمام الشافعي السّبق في هذا الباب حيث تناول هذه المسألة بالتّفصيل في كتابي الرّسالة والأمّ.

كما ردّ ابن القيم على مذهب من ذهب إلى ردّ خبر الأحاد من واحد وعشرين وجها مبينا حجّيته ناقلا إجماع عدد من العلماء على ذلك، مع ردّ وتفنيده حجج القائلين بعدم الأخذ به.

2.3. الجهل بأدوات الفهم أو التّقصير في تحصيلها:

فهم السنّة فهما صحيحا يعتمد على أسس وقواعد، كما يتوجّب فيه استكمال أدوات الفهم من لغة ودراية بالحديث وعلومه وغيرها من العلوم، والجهل بها أو التّقصير في توظيفها يستوجب الخطأ والغلط والانحراف في فهم حديث رسول الله ﷺ ، وقد تعرّض الإمام ابن القيم في مواضع كثيرة من كتبه إلى أثر إهمال هذه الأدوات في نشوء الزّلل وحصول الخطأ في الفهم، من هذه الأسباب التي أشار إليها ما يلي:

(1) مختصر الصواعق المرسله ص 585.

(2) مختصر الصّواعق المرسلّة ص 586.

(3) مختصر الصواعق المرسلة ص 585.

أولاً- الجهل باللغة العربية وأساليبها:

ذكر ابن القيم من أسباب فساد مقالات بعض أهل البدع ووقوعهم في التأويلات الباطلة، جهلهم بلغة العرب، فقال معقبا على أحد تأويلاتهم الفاسدة: «وهذا الفهم الفاسد إنمّا أتى من قبل عجم القلوب والألسن فهم الذين أفسدوا الدين وشوّشوا على الناس»⁽¹⁾.

وهذا ما قرره شيخه ابن تيمية رحمته: «ولابدّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يفهم كلامه فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب»⁽²⁾.

وقال: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي صلى الله عليه وسلم وعادتهم في الكلام وإلا حَرَفَ الكلم عن مواضعه»⁽³⁾.

وهذا ما قرره الشاطبي رحمته أيضا، فذكر من مخازي أهل البدع ومآخذهم وصور انحرافهم عن الحق: «تخرّصهم على الكلام في القرآن والسنة العربيين مع العرو عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله، فيفتاتون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به، ويخالفون الراسخين في العلم، وإنما دخلوا ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط، وليسوا كذلك»⁽⁴⁾.

ومن الأمثلة التي ساقها ابن القيم في بيان أثر التقصير في توظيف دلالات اللغة العربية وأساليبها: ما وقع من الظاهرية من أخطاء في فهم النصوص، فقال: فقال: «فكم من حكم دلّ عليه النصّ ولم يفهموا دلالاته عليه، وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ، دون إيمانه وتنبيهه وإشارته وعرفه عند المخاطبين، فلم يفهموا من قوله: «فلا تقل لهما أف» [الإسراء: 23] ضربا ولا سبا ولا إهانة غير لفظة أف، فقصّروا في فهم الكتاب كما قصّروا في اعتبار الميزان»⁽⁵⁾.

من الأحاديث التي يرى ابن القيم أنّها فهمت على غير مرادها، ما تُؤوّل به لفظ الرّجل في قوله صلى الله عليه وسلم: «حتّى يضع ربّ العزة فيها رجله»⁽⁶⁾، بأنّ الرّجل جماعة من النّاس⁽⁷⁾.

قال معلقا: «فإنّ هذا المعنى لا يعرف في شيء من لغة العرب البتة»⁽⁸⁾.

(1) الصواعق المرسلة (266/1).

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (116/7).

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (243/1).

(4) الشاطبي، الاعتصام (301/1).

(5) ابن القيم، اعلام الموقعين (99/3).

(6) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب باب قوله " وتقول هل من مزيد"، رقم (4850)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،

باب النار يدخلها الجبارون برقم (2846).

(7) ينظر: مختصر الصّواعق المرسلة ص 23.

(8) مختصر الصّواعق ص 23.

ثانياً. إهمال السّياق:

ممّا يستعان به على فهم نصوص السنّة ومعرفة دلالتها مراعاة السّياق، حيث يعدّ أحد أهمّ القرائن التي يهتدى بها إلى تحديد مراد المتكلّم وفهم مقصود كلامه خاصّة عند تعدّد الاحتمالات وإجمال الألفاظ والعبارات وإطلاق العمومات، وقد بيّن الإمام ابن القيم رحمته أهمّيّته بقوله: «السّياق يرشد إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدّلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم»⁽¹⁾.

كما أوضح أثره في معرفة دلالة اللفظ ومعناه، فقال: «ودلالة اللفظ قد تحصل من صريحه تارة ومن سياقه ومن قرائنه المتصلة به»⁽²⁾.

لأجل هذه الأهميّة البالغة للسّياق في عمليّة الفهم، حدّر من إهمال هذا الضّابط وإغفاله وعدم مراعاته، لما في ذلك من حصول الخطأ والغلط فقال: «فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته»⁽³⁾. هذا وقد ذكر ابن القيم من صور الانحراف في فهم السنّة بسبب إغفال السّياق في عمليّة الفهم، تأويل الكلام بما لا يحتمله سياقه وتركيبه، فذكر من أنواع التّأويل الباطل ما لم يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمله في غير ذلك السّياق، ومثّل لذلك، بقوله رحمته: «إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوا ليس دونه سحاب»⁽⁴⁾، قال رحمته: «فتأويل الرّؤية في هذا السّياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع وهو ردّ وتكذيب تسرّ صاحبه بالتّأويل»⁽⁵⁾.

وفي ردّه على من قال في حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «كان الله ولا شيء قبله» «وكان ولا شيء غيره» «وكان ولا شيء معه»⁽⁶⁾، إنّه يجوز أن تكون وقائع متعدّدة، قال ابن القيم: «وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول، فإنّ سياقه: «أنّه أناخ راحلته بباب المسجد ثمّ تفلّتت فذهب يطلبها، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث فقال بعد ذلك: «وأيّم الله وددت لو أنّي قعدت وتركتمها»⁽⁷⁾.

فبيّن رحمته أنّ إهمال السّياق في هذا الحديث وعدم اعتباره، هو من جرّ صاحبه على حمل تعدّد ألفاظ الحديث على تعدّد الوقائع، فدلّ على قصور علم القائل بهذا القول، وغياب التّحقيق في الحديث.

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد (9/4).

(2) الصّواعق المرسلّة (714/2).

(3) ابن القيم، بدائع الفوائد (9/4).

(4) سبق تخريجه ص 23.

(5) الصّواعق المرسلّة (189/1).

(6) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب "وكان عرشه على الماء"، برقم (7418).

(7) ابن القيم، تهذيب السنن 1291.

ثالثا- قلة المعرفة بالحديث وعدم العناية به:

ومن تكلم في غير فنّه أتى بالأعاجيب، إنّ تصدرّ الجاهل للكلام فيما لا يحسنه من أعظم ما يفسد العلوم، لذلك كان أعظم ما بليت به السنة النبويّة تصدرّ الجهال ومن ليست لهم معرفة بالحديث وعناية بتمييز صحيحه وضعيفه، فكانت جناية هؤلاء على الحديث أعظم جناية، ورزية الدّين بتصدّر هؤلاء أعظم رزية.

وقد وصف ابن القيم رحمته حال المتكلمين ومن شايعهم في عصره وموقعهم من علم الحديث فقال: «لكن أهل الكلام وأتباعهم في غاية قلة المعرفة بالحديث وعدم الاعتناء به، وكثير منهم بل أفضلهم عند أصحابه لا يعتقد أنه روي في الباب الذي يتكلم فيه عن النبي ﷺ شيئا أو يظن أن المروي فيه حديث أو حديثان كما يجده لأكابر شيوخ المعتزلة كأبي الحسين البصري يعتقد أنه ليس في الرؤية إلا حديث واحد وهو حديث جرير، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين حديثا»⁽¹⁾.

ويقرر ابن تيمية رحمته حقيقة¹ عدم معرفتهم بعلم الحديث وتناقضهم فيما يحتج به وما لا يحتج به من الأحاديث فيقول: «ولهذا نجد جمهور أهل الكلام من أبعد الناس عن معرفة الحديث وأقوال الصحابة ويذكرون أحاديث يظنونها صحيحة وتكون من الموضوعات المكذوبات، وأحاديث تكون صحيحة متلقاة بالقبول، بل مجمع على تلقاها بالقبول وصحتها عند علماء أهل الحديث، وهم يكذبون بها أو يرتابون فيها»⁽²⁾.

ومع هذا الذي ذكره ابن القيم وشيخه من قلة معرفة هؤلاء بالحديث وبضاعتهم المزجاة فيه إلا أنهم كانوا يخوضون في نصوص السنة بالردّ تارة وبالتأويل تارة أخرى دون الرجوع إلى أهل الحديث، فمن صور جهلهم بالحديث وأثاره:

- 1- جهلهم بما روي من أحاديث في الباب الواحد، كما ذكر ابن القيم عن جهل شيوخ المعتزلة بما روي من أحاديث في الرؤية، واعتقادهم أنه إنّما ورد فيا حديث واحد.
 2. جهلهم بصحيحها وضعيفها.
 3. تقصيرهم في معرفة المنقول والتميز بين صحيحه ومعلوله.
 4. جهلهم بالصناعة الحديثية وقواعد المحدثين.
- فكان من آثار جهلهم بالحديث وعدم الاعتناء به، ردّ أحاديث صحيحة تلقاها الأمة بالقبول، والتشكيك في ثبوتها وفي صدق رواها واتهامهم بالكذب والخطأ، وبروز النظرة الجزئية في فهمهم للأحاديث، لغياب الإحاطة بالأحاديث الواردة في الباب الواحد.

(1) مختصر الصّواعق ص 549.

(2) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (277/8).

وقد كان على هؤلاء أن يكلوا الأمر إلى أهله وأن لا ينازعوهم فيه، ولو أنهم أعطوا القوس باريها ورجعوا إلى أهل هذا الفن وكلّفوا أنفسهم سؤالهم، لما تنكّبوا عن الصّراط المستقيم وعدلوا عن الفهم السّديد. ويقرّر ابن القيم قاعدة في وجوب الرّجوع إلى أهل العلم بالحديث لمعرفة صحيحه وضعيفه، فيقول: «لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلّا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلمهوه علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضّابطون لأقواله وأفعاله»⁽¹⁾.

فكما يرجع في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوة في هذه الأمة إلى أهل الفقه، ويرجع في معرفة اللّغة إلى أهل اللّغة، وفي النّحو إلى أهل النّحو، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أهل الرواية والتّقل، لأنّهم عنوا بهذا الشّأن واشتغلوا بحفظه والفحص عنه ونقله، ولولاهم لاندرس علم النّبي ﷺ ولم يقف أحد على سنّته وطريقته⁽²⁾.

رابعا- الجمود على ظواهر النّصوص أو الإفراط في المعاني:

بيّن ابن القيم أنّ مراد المتكلّم يُعرف تارةً من عموم لفظه، وتارةً من عموم علّته، وعلى هذا الأساس انقسم النّاس في فهم مراد حديث رسول الله ﷺ إلى طرفين انحرفا عن جادة ونشأ عنهما الغلط.

الطّائفة الأولى: وهم أرباب الألفاظ، كما سمّاهم ابن القيم، ومعوّلهم على ظواهر النّصوص قصّروا بمعانيها عن مراد رسول الله ﷺ دون الالتفات إلى علّتها ومقاصدها، وهم أهل الظّاهر.

قال ابن القيم في بيان غلط هذه الطّائفة، وفساد أصلها في لزوم ظاهر النّص دون الالتفات إلى مقاصده ومعانيه: «وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني إلّا كمثّل رجل قيل له: لا تسلم على صاحب بدعة، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه، أو قيل له: اذهب فاملاً هذه الجرة، فذهب فملاًها ثم تركها على الحوض وقال: لم تقل: ايتني بها»⁽³⁾.

الطّائفة الثّانية: وهم أرباب المعاني، قال ابن القيم: «حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشّارع»⁽⁴⁾، حيث أوغلوا في المعاني وأفرطوا في اعتبارها وفي المقابل أهملوا ظواهر النّصوص ولم يلتفتوا إليها.

ومن الأحاديث التي ساقها ابن القيم في بيان ما عرض للطّائفتين من غلط وخطب بسبب فساد ما اعتمدت عليه من هذين الأصلين:

قوله ﷺ: «لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفّازين»⁽⁵⁾ يعني في الإحرام.

(1) مختصر الصّواعق المرسلة ص 563.

(2) مختصر الصّواعق المرسلة ص 589.

(3) اعلام الموقعين (527/4).

(4) اعلام الموقعين (2/392).

(5) أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه رقم (1838).

قال ابن القيم في بيان فقه هذا الحديث ومعناه: «فسوى. يعني النبي ﷺ بين يديها ووجهها في النبي عمّا صنع على قدر العضو، ولم يمنعها من تغطية وجهها، ولا أمرها بكشفه ألبتة، ونساؤه ﷺ أعلم الأمة بهذه المسألة، وقد كنّ يسدلن على وجوههن إذا حاذاهن الركبان، فإذا جاوزوهنّ كشفن وجوههن»⁽¹⁾. فالتّهي عن تغطية الوجه وستره ليس مراداً من الحديث كما ذكره ابن القيم، وقد استدللّ على هذا المعنى المراد بما روي عن نساء النبي ﷺ، إلّا أنّ الطّائفتان اللتان ذكرهما ابن القيم انحرفتا عن المعنى المراد من الحديث:

حيث تجاوز أرباب المعاني معنى الحديث وحملوه فوق ما حمّله رسول الله ﷺ، فمنعوا تغطية وجهها جملة، بل تجاوزوا ذلك فقالوا: وإذا سدلت على وجهها فلا تدع الثوب يمس وجهها، فإنّ مسّه افتدت. في حين قصّر أصحاب الظّاهر في فهم الحديث، فلم يمنعوا المحرمة من البرقع ولا اللّثام، وقالوا: إلّا أن يدخل في اسم النقاب فتمنع منه، فجمدوا على لفظ الحديث وظاهره واقتصروا على ما نهى عنه، دون اعتبار لمدلوله ومعناه المراد منه.

قال ابن القيم: «وعذر هؤلاء أنّ المرجع إلى ما نهى عنه النبي ﷺ، ودخل في لفظ المنهي عنه فقط، والصّواب التّهي عمّا دخل في عموم لفظه وعموم معناه وعلته؛ فإنّ البرقع واللّثام وإن لم يسميا نقاباً، فلا فرق بينهما وبينه»⁽²⁾.

فمن خلال هذا المثال اتّضح لنا أثر الإفراط والتّفريط في فهم الحديث، فمجاوزة اللفظ والإفراط في القياس موقع في الغلط والخطأ، كما أنّ التّفريط في البحث عن علة الحديث والإفراط في الأخذ بالظاهر مجانب للصواب، والمقصود من هذا أنّ عدم إعطاء اللفظ حقّه والمعنى حقّه يوجب الانحراف في فهم السنة.

3.3 أسباب ذاتية تتعلّق بالشّخص:

إنّ استحكام أدوات الفهم والنّبوغ في علوم الشّريعة ليس الشرط الوحيد المخوّل للنّظر في أحاديث الرّسول ﷺ والبحث في معانيها، فصفت النّاظر وأخلاقه لها الأثر البالغ في عمليّة الفهم، وقد انحرفت فهوّم مع ما بلغته من علم الشّريعة، لما أفسدتها الأهواء وخامرتها الأدواء واعتقبتها البدع والضّلالات، وقد أوعب الإمام ابن القيم في ذكر هذه الأسقام وبيان خطرهما والتّحذير منها، وهذا ما سيأتي تفصيله في الفروع التّالية:

أولاً-فساد الاعتقاد:

من آفات الفهم السّليم والحائلة دونه الاعتقادات الفاسدة، وقد كان من نتائجها الانحراف في فهم السنة، حيث عمد أصحابها إلى نصوص السنة بالمعارضة تارة والرّد تارة أخرى، ومالم يجدوا سبيلاً إلى رده تسلّطوا عليه بأنواع التحريفات ومستكره التّأويلات، حيث رأوها لا تلائم مقصودهم ولا تحقّق مرادهم.

(1) اعلام الموقعين (393/2).

(2) اعلام الموقعين (395/2).

هذا وقد ذكر ابن القيم من آثار الاعتقادات الفاسدة والقواعد الباطلة ردّ الأحاديث التي تخالفها، وهذا أشدّ ما يكون من الانحراف، فقال: «ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برّد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة، كما ردّوا أحاديث الرؤية وأحاديث علوّ الله على خلقه وأحاديث صفاته القائمة به وأحاديث الشفاعة وأحاديث نزوله إلى سمائه ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده.. إلى أمثال ذلك وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها وكما ردّت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصّحابة»، إلى أن قال: «وكلّ من أصل أصلا لم يؤصّله الله ورسوله قاده قسرا إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها»⁽¹⁾.

ولمّا كان الغلو في النّبّي ﷺ محبة أو اعتقادا بأنّه اطلع على أمور استأثر الله بعلمها السّاعة كعلم السّاعة، كان هذا سبيلا للانحراف في الفهم، قال ابن القيم: «وقد جاهر بالكذب بعض من يدّعي في زماننا العلم وهو يتشبع بما لم يعط إنّ رسول الله ﷺ كان يعلم متى تقوم السّاعة، قيل له: فقد قال في حديث جبريل: «ما المسؤول عنها بأعلم من السّائل»، فحرّفه عن موضعه: وقال معناه: «أنا وأنت نعلمها»⁽²⁾. ثمّ عقّب على هذا الغلط والانحراف في فهم الحديث بقوله: «وهذا من أعظم الجهل وأقبح التحريف والنّبّي ﷺ أعلم بالله من أن يقول لمن كان يظنّه أعرابيا أنا وأنت نعلم السّاعة إلّا أن يقول هذا الجاهل إنّه كان يعرف أنّه جبريل ورسول الله ﷺ هو الصادق في قوله: «والذي نفسي بيده ما جاءني في صورة إلّا عرفته غير هذه الصورة»⁽³⁾.

ليبيّن ﷺ بعدها أنّ سبب هذا التحريف هو اعتقادهم الفاسد وغلّوهم في رسول الله ﷺ إذ أنّهم يعتقدون: أنّ علم رسول الله ﷺ منطبق على علم الله سواء بسواء فكل ما يعلمه الله يعلمه رسول الله ﷺ..⁽⁴⁾

كما ساق أحاديث أخرى سيء فهمها وحُرّف معناها تحت هذا السّبب الذي ذكرناه، ثمّ قال: «ولأريب أن الحامل لهؤلاء على هذا اللغو إنّما هو اعتقادهم أنّه يكفر عنهم سيئاتهم ويدخلهم الجنة وكلما غلّوا وزادوا غلّوا فيه كانوا أقرب إليه وأخص به فهم أعصى الناس لأمره وأشدّهم مخالفة لسنّته وهؤلاء فيهم شبه ظاهر من النصاريّ الذين غلّوا في المسيح أعظم الغلو وخالفوا شرعه ودينه أعظم المخالفة»⁽⁵⁾. ثانيا- سوء الفهم وفساد القصد:

صحّة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب

(1) ابن القيم، شفاء العليل ص 14.

(2) ابن القيم، المنار المنيف ص 81.

(3) ابن القيم، المنار المنيف ص 81.

(4) ابن القيم، المنار المنيف ص 82.

(5) المنار المنيف ص 84.

عليهم الذين فسد قصدهم وطريق الضالين الذين فسدت فهمهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم⁽¹⁾.

ولمّا كان حسن الفهم وسلامة القصد بهذه المكانة، كان تخلف أحدهما أو كلاهما سببا للانحراف والغلط في أصول الدّين وفروعه وظهور الفرق وأرباب البدع والأهواء، ويصوّر لنا الإمام ابن القيم خطورة هذا الأمر على الإسلام وأهله فيقول: / «بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كلّ بدعة وضلالة نشأت في الإسلام بل هو أصل كلّ خطأ في الأصول والفروع ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده وسوء القصد من التّابع فيا محنة الدّين وأهله والله المستعان»⁽²⁾.

هذا ويبين لنا أنّ السّبب الذي أوقع بعض الفرق الكلاميّة من المعتزلة والخوارج وغيرهم فيما وقعوا فيه من ردّ للنصوص وتحريفها عن مراداتها هو سوء الفهم وفساد القصد فيقول: «وهل أوقع القدرة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرّافضة وسائر الطّوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله حتى صار الدين بأيدي أكثر النّاس هو موجب هذه الإفهام والذي فهمه الصّحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسا»⁽³⁾.

وصور سوء القصد ومظاهره عديدة تتمثّل في: طلب الانتصار لمذهب أو نحلة أو قول، أو الترويج لباطل، وردّ السنّة والطّعن في أهلها، أو لطلب رياسة أو حظّ من حظوظ الدّنيا.

وقد كشف ابن القيم بعضا من هذه المقاصد في ذكره لأسباب الانحراف في فهم السنّة فقال: «وإذا تأملت أصول المذاهب الفاسدة رأيت أربابها قد اشتقوها من بين هذين الأصلين. أي سوء الفهم وفساد القصد. وحملهم عليها منافسة في رياسة أو مال أو توصل إلى عرض من أعراض الدّنيا تخطبه الآمال وتتبعه الهمم وتشرّب إليه النفوس فيتفق للعبد شبهة وشهوة وهما أصل كلّ فساد ومنشأ كلّ تأويل باطل»⁽⁴⁾.

كما ذكر من أغراضهم الفاسدة القابعة وراء تحريفاتهم السّعي لترويج مقالاته ومعتقداتهم الفاسدة: «والمقصود أنّ هؤلاء يصدّقون بالأحاديث المكذوبة ويحرفون الأحاديث الصّحيحة عن مواضعها لترويج معتقداتهم»⁽⁵⁾.

ثالثا- اتباع الهوى والتّعصب:

النّاظر في نصوص السنّة الباحث عن مراد رسول الله ﷺ يجب أن يتجرّد من كلّ هوى أو تعصّب، ومتناصّف بأحدهما أو كلاهما أوقعاه في الانحراف والتّحريف في معنى الحديث ومقتضاه أو معارضته بما لا يصحّ أن يُعارض به.

(1) اعلام الموقعين (164/2).

(2) الرّوح ص 63.

(3) الروح ص 63.

(4) الصّواعق المرسلة (510/2).

(5) المنار المنيف ص 84.

واتباع الهوى والتعصب متلازمان ذلك أنّ الهوى ميل النفس إلى ما تحب دون دليل، كما أنّ التعصب هو عدم قبول الحق عند ظهور دليله، فكلاهما معرض عن الدليل سواء ظهر أم خفي. لذلك قال ابن القيم رحمه الله دأماً ومحدّراً من التعصب: «وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب لها على معارضة سنن رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة بالكذب البحت»⁽¹⁾. وقال: «وأما المتعصب الذي جعل قول متبوعه عياراً على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزن بها فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده، فهذا إلى الدّم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والصواب»⁽²⁾. ومن مظاهر انحراف المتعصب في فهم السنة التي ذكرها ابن القيم، أنّهم نظروا في السنة فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها تحيلوا في رده أو ردّ دلالتة، وإذا جاء نظير ذلك أو أضعف منه سنداً ودلالة وكان يوافق قولهم قبلوه، ولم يستجيزوا رده، واعترضوا به على منازعهم، وأشاحوا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالتة، فإذا جاء ذلك السند بعينه أو أقوى منه، ودلالتة كدلالة ذلك أو أقوى منه في خلاف قولهم؛ دفعوه ولم يقبلوه⁽³⁾.

أمّا عن أثر اتباع الهوى في سوء الفهم، فقد نقل ابن القيم أنّ سبب تسمية أهل الأهواء بهذا الاسم فقال: «فإنّهم عند السلف إنّما سُمُّوا أهل الأهواء لأنّهم تأولوا النصوص على تأويلات نزّلوها على أهوائهم»⁽⁴⁾، فتأويلهم لنصوص الكتاب والسنة، كان على حسب أهوائهم وآرائهم، لا على مقتضى الدليل والفهم الصحيح.

كما ذكر من صفات أهل البدع أنّهم: «يأخذون من السنة ما وافق أهواءهم، صحيحاً كان أو ضعيفاً ويتروكون ما لم يوافق أهواءهم من الأحاديث الصحيحة، فإذا عجزوا عن ردّه نفوه عوجاً بالتأويلات المستنكرة التي هي تحريف له عن مواضعه وأهل السنة ليس لهم هوى في غيرها»⁽⁵⁾. لذلك لما ذكر ابن القيم أسباب حسن الفهم وصحّته والسبل الموصلة إليه، ذكر من معوّقاته وموانع حصوله اتباع الهوى، فقال: «ويقطع مادّته اتباع الهوى وإيثار الدنيا وطلب محمّدة الخلق وترك التقوى»⁽⁶⁾.

ولما ذكر الإمام الشاطبي جهات الإحداث في الدّين، ذكر منها اتباع الهوى وأثره على الفهم، فقال: «فمن شأنه أن يغلب الفهم حتى يغلب صاحبه الأدلة أو يستند إلى غير دليل»⁽⁷⁾.

(1) ابن القيم، زاد المعاد (480/5).

(2) اعلام الموقعين (527/3).

(3) اعلام الموقعين (43/2).

(4) الصّواعق المرسلة (1048/3).

(5) مختصر الصّواعق 604.

(6) اعلام الموقعين (165/2).

(7) الشاطبي، الاعتصام (804/2).

فألهوى مانع لصاحبه من الوصول إلى الفهم السليم صادّ عن سبيله، حائل دونه، وصاحب الهوى يؤوّل النصوص ويلوي أعناقها بحسب هواه، وقد ذكر ابن القيم عن أهل البدع من معتزلة وخوارج أنّهم كانوا يقبلون من النصوص ما يوافق أهواءهم وإن كانت موضوعة مختلفة نصرّة لأهوائهم وما خالفها فإنهم يتأوّلونه بتأويلات فاسدة ويحملونه على معنى يوافق أقوالهم، ويردّونه وإن كان في أعلى درجات الصّحة والثبوت بل قد يكون ممّا تلقّته الأئمة بالقبول إذا خالف ما عندهم.

رابعاً-التقليد:

وهو قبول قول المقلد بغير حجة، فيلزم المقلد ما كان في ذلك القول من خير وشر⁽¹⁾، وقد شنع ابن القيم رحمته على المقلدين وساق في سفره العظيم اعلام الموقعين فصلاً طويلاً في ذمّ التقليد وأهله مع بيان مأخذهم، وفي ثنايا هذا الفصل الشّيق ذكر رحمته بعض آثار التقليد المذموم على فهم السنة، فمن صور انحراف المقلد في فهم السنة التي ذكرها ابن القيم:

أولاً: حمل الأحاديث على مذهب المقلد بإخراج النصوص عن ظاهرها بأنواع التّأويلات الفاسدة:

لذلك ذكر من شروط المفتي أنّه: «إذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلّى الله عليه وآله فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التّأويلات الفاسدة الموافقة نحلتها وهواه»⁽²⁾.

وهذا الذي حدّر منه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله، وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وآله ليس قول الله ورسوله تابعا لأقوالهم»⁽³⁾.

ثانياً: الأخذ بالأحاديث التي توافق مذاهبهم وردّ ما خالفها

ويخاطب ابن القيم المقلدين متعجباً من اضطراب مقياسهم في قبول وردّ الأخبار فيقول: «وهكذا تفعلون في نصوص السّنة سواء إذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله. يعني متبوعه. أخذتم به، وقلتم: لنا قول النّبي صلّى الله عليه وآله كيت وكيت، وإذا وجدتم مئة حديث صحيح بل أكثر تخالف قوله لم تلتفتوا إلى حديث منها، ولم يكن لكم منها حديث واحد»⁽⁴⁾.

وقال: «أعجب من هذا كلّ أنكم إذا أخذتم بالحديث مرسلًا كان أو مسندًا لموافقته رأي صاحبكم ثم وجدتم فيه حكماً يخالف رأيه لم تأخذوا به في ذلك الحكم، وهو حديث واحد، وكأن الحديث حجة فيما وافق رأي من قلدتموه، وليس بحجة فيما خالف رأيه»⁽⁵⁾.

(1) ابن تيمية، المستدرک على مجموع الفتاوى (253/2).

(2) اعلام الموقعين (180/6).

(3) مجموع الفتاوى (35/7).

(4) اعلام الموقعين (491/3).

(5) اعلام الموقعين (491/3).

ثالثاً: التناقض في التعامل مع الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً:

ثمّ عقد فصلاً طويلاً في بيان موقف المقلّدين من حديث رسول الله ﷺ ، وتخبطهم في أقوالهم بذكر أمثلة تبيّن تناقضهم في التعامل مع حديث رسول الله ﷺ .
ثمّ علّق بعدها، قائلاً: «فأمّا أن تصحّح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتبوع، وتضعف أو ترد إذا خالفت قوله، أو تؤول، فهذا من أعظم الخطأ والتناقض»⁽¹⁾.

وأختم الكلام عن التّقليد بنصّ نفيس للإمام ابن رجب رحمه الله يبيّن فيه خطورة التّقليد إذا شاب هذا المقلّد شائبة تقدح في قصده، فيقول: «وها هنا أمر خفي ينبغي التّفطن له، وهو: أنّ كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً ويكون مجتهداً فيه مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيه ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة، لأنّه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث لو أنه قد قاله غيره من أئمة الدّين لما قبله»، إلى أن قال رحمه الله: «وأما هذا التّابع فقد شاب انتصاره لما يظنّه الحق إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، وأنّه لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيّة تقدح في قصد الانتصار للحق فافهم هذا فإنّه مهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»⁽²⁾.
وعليه فانطواء المقلّد على هذه الطّويّة واتصافه بهذه الخلّة الدّنيّة وهي إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، هي التي صيّرت التّقليد أحد أسباب الانحراف في فهم السنّة بسبب هذه الدّسيّة القادحة في حسن القصد.

5. خاتمة

أهمّ ما تضمّنه هذا البحث من نتائج ما يلي:

1. يرجع الفرق بين الخطأ في الفهم والانحراف فيه إلى الباعث عليه، أمّا حكمه فما كان عن اجتهاد من أهل العلم المتحقّقين به عدّ خطأ وصاحبه مأجور على اجتهاده، وما كان عن سوء قصد مع تقصير في طلب الحقّ عدّ انحرافاً وصاحبه آثم.
2. مردّد الانحراف في فهم السنّة إلى أصليين رئيسيين هما: سوء الفهم وسوء القصد، فسوء الفهم ويرجع إلى الجهل بأدوات الفهم والتقصير في تحصيلها، واعتماد أصول فاسدة، أمّا سوء القصد فنشأ عن اتّباع الهوى والتّعصّب والتّقليد.
3. المتأمل في أسباب الانحراف ومواردها يلحظ أنّ أهل الكلام ومن جانبوا الصراط المسّقيم في فهم السنّة إنّما كان تعاملهم مع الحديث على درجات، فالردّ إن أمكن أو منع حصول دلالاته على مراد الرّسول

(1) اعلام الموقعين (522/3).

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم (980/3).

ومقصوده الحقيقي وذلك بصرفها عن حقائقها بالتأويلات الفاسدة والمجازات البعيدة أو معارضتها بالعقل.

4. النّاظر في كتب ابن القيم رحمه الله لا يعوزه الطّفَر بأسباب أخرى للانحراف في الفهم، إذ له عناية خاصّة ببيان هذا الجانب لما كان يعالجه من المقالات الفاسدة، وأصحاب الفرق الضّالة، وإنّما اقتصرت على ما ذكر، لما يفرضه المقام من الاختصار.

5. عناية ابن القيم ببيان أسباب الانحراف في الفهم ناشئة عن عنايته بالتأصيل للفهم الصّحيح، وذلك ببيان ما يُفسده ويحول دونه.

توصية: ولما كان الفهم الصّحيح منوطاً بانتفاء موانعه التي ذُكرت في ثنايا هذا البحث، وتحصيل شروطه وضوابطه، كان لزاماً على المتخصّصين في الشّريعة العناية ببيان ضوابط الفهم السّديد للسنّة النبوية، من خلال جمع ما ورد في ثنايا كتب العلماء الذين عنوا بهذا الجانب المهمّ من علوم السنّة النبوية. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّ اللهم على محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

5. قائمة المراجع

- ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، شرح الطّحاوية، تح: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة (لبنان-بيروت)، ط10 (1417هـ - 1997م).
- ابن تيمية، الاستغاثة في الرّدّ على البكري، شيخ الإسلام أحمد، تح: عبد الله بن دجين السّهلي، أصل
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تح: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب (بيروت-لبنان)، ط7 (1419هـ - 1999م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد، درء تعارض العقل والنقل، تح: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)، ط2 (1411هـ - 1991م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، تح: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، (السعودية)، ط2 (1419هـ/1999م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة النبوية- المملكة العربية السعودية) 1416هـ/1995م.

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، المستدرک علی مجموع فتاوی شیخ الإسلام، جمعه ورتبه: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط1 (1418هـ).
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين (لبنان- بيروت)، ط4 (1407هـ - 1987م).
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق- بيروت ط1 (1412 هـ).
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم،، السّلامي، البغدادي الحنبلي، تح: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة (المملكة العربية السعودية)، ط1 (1422 - 2001 م).
- سامح عبد الإله عبد الهادي، الانحراف في فهم الحديث النبوي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير، إشراف: خالد علوان، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان (السعودية)، ط1 (1412هـ - 1992م).
- أبو عبد الله البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1 (1422هـ).
- العثيمين، محمد بن صالح، فتح المعين في التعليق على اقتضاء الصراط المستقيم، تعليق، خرّج أحاديثه محمود بن الجميل، دار الأنصار.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية - بيروت، ب ط.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، اعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخرّيج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، (المملكة العربية السعودية)، ط1 (1423 هـ).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، تهذيب السنن، تح: اسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف- الرياض، ط1 (1428-2007م).

- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار المعرفة (بيروت- لبنان)، ط1 (1398هـ/1978م).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، الصّواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، تح: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة (الرياض- المملكة العربية السعودية) ط1 (1408هـ).
- ابن قيم الجوزية، أبو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، ب.ط (بيروت- لبنان).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية، ب ط (بيروت- لبنان).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية (حلب)، ط1 (1390هـ/1970م).
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر (بيروت)، ط3 (1414هـ).
- ابن الموصلي، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين مختصر الصّواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، تح: سيد إبراهيم، دار الحديث (القاهرة - مصر)، ط1 (1422هـ - 2001).

6. Bibliography List

- Abd al-Hādī, Sāmih 'Abd al-Ilāh. Al-Inhīrāf fī Fahm al-Ḥadīth al-Nabawī: Dirāsah Ta'şīliyyah Taṭbīqiyyah [Deviation in Understanding the Prophetic Hadith: A Foundational and Applied Study]. Master's thesis, supervised by Khālīd 'Alwān. Nablus, Palestine: Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University.
- Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī [The Authentic Collection of al-Bukhārī]. Edited by Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. Dār Ṭawq al-Najāt, 1st ed., 1422 AH.
- Al-Jawharī, Abū Naṣr Ismā'īl ibn Ḥammād. Al-Şiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Şiḥāḥ al-'Arabiyyah [The Crown of the Language and the Authentic Lexicon of Arabic]. Edited by Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār. Beirut, Lebanon: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 4th ed., 1407 AH/1987 CE.
- Al-Rāghib al-Aṣfahānī, Abū al-Qāsim al-Ḥusayn ibn Muḥammad. Al-Mufradāt fī Gharīb al-Qur'ān [Lexicon of the Rare Vocabulary of the Qur'ān]. Edited by Ṣafwān 'Adnān al-Dāwūdī. Damascus-Beirut: Dār al-Qalam, 1st ed., 1412 AH.
- Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā al-Lakhmī al-Gharnāṭī. Al-I'tiṣām [Holding Fast to the Sunnah]. Edited by Sulaym ibn 'Īd al-Hilālī. Saudi Arabia: Dār Ibn 'Affān, 1st ed., 1412 AH/1992 CE.

- Al-‘Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. Fath al-Mu‘īn fī al-Ta‘līq ‘alā Iqtidā’ al-Ṣirāt al-Mustaqīm [The Helpful Opening: Commentary on Iqtidā’ al-Ṣirāt al-Mustaqīm]. Commentary by the author, hadiths verified by Maḥmūd ibn al-Jamīl. Dār al-Anṣār.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf ibn ‘Abd Allāh ibn Muḥammad. Al-Tamhīd li-mā fī al-Muwatta’ min al-Ma‘ānī wa-al-Asānīd [The Introductory Exposition of the Meanings and Chains of Transmission in al-Muwatta’]. Edited by Muṣṭafā ibn Aḥmad al-‘Alawī and Muḥammad ‘Abd al-Kabīr al-Bakrī. Morocco: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, n.ed., 1387 AH.
- Ibn Abī al-‘Izz al-Ḥanafī, Ṣadr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Alā’ al-Dīn ‘Alī ibn Muḥammad. Sharḥ al-Ṭaḥāwīyyah [Commentary on al-Ṭaḥāwīyyah]. Edited by Shu‘ayb al-Arna’ūt and ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī. Beirut, Lebanon: Al-Risālah Foundation, 10th ed., 1417 AH/1997 CE.
- Ibn al-Mawṣilī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Karīm ibn Ridwān al-Ba‘lī. Mukhtaṣar al-Ṣawā’iq al-Mursalāh ‘alā al-Jahmiyyah wa-al-Mu‘aṭṭilah [Abridgment of the Sent Thunderbolts against the Jahmiyyah and the Negators of the Divine Attributes]. Edited by Sayyid Ibrāhīm. Cairo, Egypt: Dār al-Ḥadīth, 1st ed., 1422 AH/2001 CE.
- Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram. Lisān al-‘Arab [The Tongue of the Arabs]. Beirut: Dār Ṣādir, 3rd ed., 1414 AH.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Al-Ṣawā’iq al-Mursalāh fī al-Radd ‘alā al-Jahmiyyah wa-al-Mu‘aṭṭilah [The Sent Thunderbolts in Refutation of the Jahmiyyah and the Negators of the Divine Attributes]. Edited by ‘Alī ibn Muḥammad al-Dukhayl Allāh. Riyadh, Saudi Arabia: Dār al-‘Āshimah, 1st ed., 1408 AH.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Al-Rūḥ [The Soul: A Treatise on the Souls of the Living and the Dead in the Light of the Qur’ān and Sunnah]. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, n.ed.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Al-Manār al-Munīf fī al-Ṣaḥīḥ wa-al-Ḍa‘īf [The Illuminating Beacon on Authentic and Weak Hadiths]. Edited by ‘Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Aleppo: Maktabat al-Maṭbū‘āt al-Islāmiyyah, 1st ed., 1390 AH/1970 CE.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Badā’i’ al-Fawā’id [Marvels of Benefits]. Beirut, Lebanon: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, n.ed.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. I‘lām al-Muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘Ālamīn [Informing the Signatories on Behalf of the Lord of the Worlds]. Introduced and annotated by Abū ‘Ubaydah Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān, hadiths verified with Abū ‘Umar Aḥmad ‘Abd Allāh Aḥmad. Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī, 1st ed., 1423 AH.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Miftāḥ Dār al-Sa‘ādah wa-Manshūr Wilāyat al-‘Ilm wa-al-Irādah [The Key to the Abode of Happiness and the Charter of the Authority of Knowledge and Will]. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, n.ed.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Shifā’ al-‘Alīl fī Masā’il al-Qaḍā’ wa-al-Qadar wa-al-Ḥikmah wa-al-Ta‘līl [The Healing of the Afflicted

concerning Divine Decree, Predestination, Wisdom, and Causation]. Beirut, Lebanon: Dār al-Maʿrifah, n.ed., 1398 AH/1978 CE.

- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr. Tahdhīb al-Sunan [Refinement of the Sunan]. Edited by Ismāʿīl ibn Ghāzī Marḥabā. Riyadh: Maktabat al-Maʿārif, 1st ed., 1428 AH/2007 CE.
- Ibn Rajab al-Ḥanbalī, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn al-Ḥasan. Al-Jāmiʿ li-Tafsīr al-Imām Ibn Rajab al-Ḥanbalī [The Comprehensive Collection of Imam Ibn Rajab's Qur'anic Exegesis]. Compiled and arranged by Abū Muʿādh Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad. Saudi Arabia: Dār al-ʿĀshimah, 1st ed., 1422 AH/2001 CE.
- Ibn Rajab al-Ḥanbalī, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn al-Ḥasan. Jāmiʿ al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam fī Sharḥ Khamsīn Ḥadīthan min Jawāmiʿ al-Kalim [Compendium of Knowledge and Wisdom: Commentary on Fifty Comprehensive Prophetic Traditions]. Edited by Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr. Dār al-Salām.
- Ibn Taymiyyah, Shaykh al-Islām Aḥmad. Al-Istighāthah fī al-Radd ʿalā al-Bakrī [Seeking Aid: A Refutation of al-Bakrī]. Edited by ʿAbd Allāh ibn Dujayn al-Sahlī.
- Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī. Al-Mustadrak ʿalā Majmūʿ Fatāwā Shaykh al-Islām [Supplement to the Collected Fatwas of Shaykh al-Islām]. Compiled and arranged by Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Qāsim. 1st ed., 1418 AH.
- Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm. Iqtidāʾ al-Ṣirāṭ al-Mustaqīm li-Mukhālafat Aṣḥāb al-Jahīm [The Necessity of Following the Straight Path by Opposing the People of Hellfire]. Edited by Nāṣir ʿAbd al-Karīm al-ʿAql. Beirut, Lebanon: Dār ʿĀlam al-Kutub, 7th ed., 1419 AH/1999 CE.
- Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm. Darʾ Taʿāruḍ al-ʿAql wa-al-Naql [Averting the Conflict between Reason and Revelation]. Edited by Muḥammad Rashād Sālim. Saudi Arabia: Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University, 2nd ed., 1411 AH/1991 CE.
- Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm. Al-Jawāb al-Ṣaḥīḥ li-man Baddala Dīn al-Masīḥ [The Correct Response to Those Who Altered the Religion of Christ]. Edited by ʿAlī ibn Ḥasan, ʿAbd al-ʿAzīz ibn Ibrāhīm, and Ḥamdān ibn Muḥammad. Saudi Arabia: Dār al-ʿĀshimah, 2nd ed., 1419 AH/1999 CE.
- Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm. Majmūʿ al-Fatāwā [Collected Fatwas]. Edited by ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim. Madinah, Saudi Arabia: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qurʾān, 1416 AH/1995 CE.